

مفهومه ويكون ان يجاب بان المراد ان الهمزة مثل ما هو يود
ليلا لا تقدر له اخذ اما فتشله

التصغير

جرت العادة بذكر باب التفسير والتصغير مقتزبت وجعل التصغير
هو الموضع ليحل على التفسير وانما لم يعكسوا المبدأ الحمايص وهو ان
اللفظ متى تغير ذلك على تغيير المعنى وان اكثر الامر ان يكون
ما حدث زيادة او نقصا قال في هذا لم يفتد بالتصغير ما نقا من التفسير
كدهم كما عتد بالتفسير كدرهم قاله ومن هنا قاله من يقول
سريعين وصنيعين لغوهم سراحين وصناعاتين ولا يقل سكرهم بولاهم
لويقولوا سكاريت سالت ابا علي عن كلامه فاجابني بهذا وقال
ايضا انما كان كذلك لان التفسير يعقود عن رتبة الاحاد فاعند
بما جرح فيه لاعتداده بعناه والمفهوم الكبير والتحقير
فيه جارح في الصفة فكان لم يحدث بالتحقير امر يحمل عليه غيره
كما حدث بالتفسير حكم يحمل عليه الاحاد منذ اعتقد معناه وما
احسنه واعلاه وقال ابو الفتح وسوا كان التغيير زيادة او
تخريف فالاول كقولك في حسن وجليل وسليح ووجه فقال والثاني
كقولهم في طويل وعريض وخفيف فقال بالتحقيق منه البغ وان لم
يزد وقال في التنبيه على سبب كل الحماصة سالت ابا علي طاقا لسبب
التحقير ابدأ على التفسير فقال لان التفسير اقوى التغييرين فحل التحقير
عليه **قوله** فعديلا اجعل الثلاثي الما قال ابن هشام منذ مع قوله
فعيدل مع فعيدل لما فات يقتضي حصر بنية التصغير في هذه الثلاثة
ورغم ان هذا وضع الخليل وانما سئله بفسل ودرهم ودينيير
فعيدله لم يثبت التصغير على هذه الامثلة فقال وجدت معاملة
الاسر على فلس ودرهم ودينار وفي هذا الجواب نظر وهذا الورد
اعتبار من جهة اللفظ لان في احواله الصور والاشكال ومقابلة
المعرك بالمتحرك والساكن بالساكن فهو وزن عروضة لا تقضي ونظيره

قوله

قوله فما لا يتصرف مع فعل او مع فعل الا شري اذا جحد الفيل
ومكربا مقبعل وسلبطينا فعيلين وسفيرجا فعيل وعل ذلك بسبين
الاول انما لشر ان يكون للتصغير امثلة فيتردهما والثاني انهم لو
قالوا في تصغير فعيل لتولوا مثلات ومذ البسبب وذنب ثقل
بالحري ذلك على الورد انما فوزن سفيرج فعيل ووزن مكربم
مقبعل وهو جيد لخلوه عن مخالفة الاصل وقال ابن بابشاذ فان قيل
هلا دخلت في الامثلة انفعال كاجيال وفعيلان كعطيشة وفعيلا
كحمر افكت اما ان يقال في جعل الجمع وتصغير الجمع له احكام
مخالفة تصغير المفرد او ما فعيل او فعيلان فانما صيرت صدره
وصار بوزن فعيل ثم الحقت بعد ذلك الزيادة **شبهات**
الاول اشترك الوردان الثلاثة في ضم الاول وفتح الثاني والتصغير
ثالثا لان التصغير على الاسم والصفة فيجوز بهن في تصغير
فصل باقوى الحركات والاهم فتحو في التفسير فلم يبق الا الضم والتفسير
انسب لئلا يستعمل الجمع بين كسر ويا وزيديت اليانثة لتكون
الضم لا يفي بالدلالة لكونه في اول الكلمة كقولك كقولك وكان المراد
حرف علته لانها اولى بالزيادة وكان ذلك الحرف اليانة الواو ثقيلة
والاقت كسرها في كسر واكثر ولا يماند شئت للدلالة على الجمع
فلا بدع ان تجعل دليل العلة والكثرة وانما فتحو الثاني شبيهة بالف
التكسر ومن ثم كانت ساكنة ولو كان اول الاسم ضموا كقول
او ثابته ففتوحا كغزال او ما قبل اخره مفسورا كزهرج فهل تقول
ان الحركة زالت وجاءت بها او الاصلية باقية احتمالا لان ذكرها ابو
حيان ولو كان بعد ثابته ساكنة كسهمين فقال بعضهم ان تصغيره
بالفتحة فكذلك في الجمع الثاني المصغر شرطان يكون اسما ويشد
تصغيره بغير اسما الامارة والموصولات لكن يروان نحو خمسة عشر
ويعليك بغير ان قالوا بان يقال غير متوغل في الهمزة قالوا بالتصغير
فلا فتغرا اسما العظمة كسرعا ومهين صيغة تصغير لانه وضع
مكدا وليس بتصغير اصطلاحي فالاسم صيغة التصغير قاله القزرج